

الوازع الاخلاقي لدى الزوج وعلاقته بالطلاق "دراسة ميدانية حول عينة من أئمة المساجد"

The husband's moral motives and their relationship to divorce

A field study on a sample of mosque imams

اليمين بن منصور، المركز الجامعي بركة الجزائر

* lyamine.benmansour@cu-barika.dz

تاريخ القبول: 2024-01-30

تاريخ الإرسال: 2024-01-14

ملخص:

الأُسرة هي مؤسسة اخلاقية بالدرجة الأولى، وإن غياب هذا المعنى خاصة لدى الزوج قد يدفع به نحو الطلاق لأتفه الأسباب، ولذلك فإن الزوج الذي يحمل مستوى من الاخلاق لا يتسرع إلى تطليق زوجته، بل يحاول إصلاحها بكل الوسائل المتاحة، وهو أيضاً يعترف بحقوقها الشرعية، وهو ما توصلت إليه دراستنا الميدانية على أن أغلب اسباب الطلاق سببها وقوع الزوج في المعاصي والموبقات وتعاطي المخدرات والمسكرات. وهو ما يثبت صحة فرضية الدراسة أن فرص الطلاق تزداد ولأتفه الأسباب عندما يفتقد الزوج لوازع أخلاقي.

والهدف من هذه الدراسة هو بيان أن من أسباب الطلاق ما يرتبط بالبعد الاخلاقي للزوج، وتحميل الزوج مسؤولية تفكك الرابطة الزوجية، وبالتالي السعي لتعديل السلوك الأخلاقي للزوج -باعتباره المسؤول المباشر عن اسرته انطلاقاً من مبدأ القوامة- من خلال تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والمرافقة الأبوية هو من أنجع الأساليب لعلاج ظاهرة الطلاق في مجتمعنا.

الكلمات المفتاحية: الوازع الأخلاقي، القوامة الزوجية.

* المؤلف المرسل

Abstract (in English):

The family is a primarily moral institution, and the absence of this meaning, especially for the husband, may push him towards divorce for the most trivial reasons. Therefore, the husband who has a level of morality does not rush to divorce his wife, but rather tries to reform her by all available means, and he also recognizes her legal rights. This is what our field study concluded that most of the reasons for divorce are caused by the husband committing sins, committing crimes, and abusing drugs and alcohol. This proves the validity of the study's hypothesis that the chances of divorce increase for the most trivial reasons when the husband lacks moral motive.

The aim of this study is to show that among the reasons for divorce are related to the moral dimension of the husband, holding the husband responsible for the disintegration of the marital bond, and thus seeking to modify the moral behavior of the husband - as he is directly responsible for his family based on the principle of guardianship - by activating the role of institutions of socialization and parental accompaniment. One of the most effective methods for treating the phenomenon of divorce in our society.

Keywords: moral motive, marital guardianship.

مقدمة:

يوصف الطلاق في هذا المقال على أنه شكل من أشكال علاقات الهيمنة الاجتماعية التي يعاد إنتاجها في واقعنا الاجتماعي المؤلف؛ وكأنه دارج موضوعي كامن في الوضع الطبيعي للأسرة. ورغم جسامة موضوع الطلاق إلا أن الموروث الاجتماعي والثقافي تقلل من آثاره خاصة على الزوج، وتعظيمها بالنسبة للزوجة، رغم ان المسؤولية تقع على الزوج بالدرجة الأولى في كثير من الاحيان، فالزوجة تقع في الطلاق في حال اتت بفاحشة مبينة، ويقع غير ذلك على عاتق الزوج انطلاقا من مبدأ القوامة.

والواقع أن القوامة الزوجية قد اختلت في ظل الواقع الاقتصادي له أثره بالغ على استقرار الأسرة، خاصة بتولي النساء سبل الكسب والإنفاق الأسري، والانفتاح الاجتماعي للمرأة، فأصبح كثير من الأسر يقوم جانب منها على مورد المرأة العاملة؛ حيث لم يعد كافي الاعتماد على مورد الرجل وحده، ما حثَّ عليه أن يتنازل لزوجته عن بعض حقوق قوامته مقابل دعمها المالي. وهو ما يمكن اعتباره انحطاط مكانة الرجل في الهيئة الأسرية، وبالتالي في الوسط الاجتماعي؛ وذلك حين لم تعد أدواره الاقتصادية أكثر إيجابية من أدوار المرأة، خاصة بعد أن لم يعد الرجل من موضع يتعقّف به عن دخل زوجته من جهة، ولم تتوانى الزوجة عن ممارسة سلطتها الجديدة من جهة ثانية، ومن المعلوم شرعاً أن الرجل إذا عجز عن النفقة، اختلت بالتالي قوامته، مما يؤدي إلى صراعات أسرية خطيرة، وتنافس على القيادة العائلية، مما يوهن روابط العلاقة الزوجية، فنقلها من علاقة عواطف وتراحم إلى علاقة مصالح واستغلال وأضعف إلى جانب ذلك بريق التجاذب الجنسي بين الزوجين حين لم تعد الزوجة العاملة ترى نفسها موضع استمتاع لزوجها؛ بل ربما كانت مطالب العمل وضغوطه المبالغ فيها سبباً في القضاء على رغباتها الجنسية ما أدى في مجموعه إلى ارتفاع نسب الطلاق، حين اطمأنت الزوجة العاملة على مستقبلها الاقتصادي فلم تعد تحتتمل أي نوع من الضيم الأسري، حتّى إنها بعد الطلاق لا تفكّر في تكرار التجربة ما دامت تجد الدخل المناسب، فاكتمت المرأة المعاصرة من عملها قوة اقتصادية تغنيها عن الرجل وقوامته، وجرأة تدفعها لمواجهة شؤون الحياة ومتاعها بمفردها. ومن زاوية أخرى وعلى العكس مما تقدم تماماً أدى عمل المرأة إلى إحداث تغييرات في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة أهمّها مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة، وتخفيف العبء على عاتق الرجل، الأمر الذي أعطاهم مكانة خاصة في المشاركة في القرارات الأسرية، وساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها، ما ساعدها على الاستقرار والتماسك، في حالة تجاب زوجها معها في تدبير شؤون الأسرة والأبناء وأضحت العلاقة بينهما تقوم على أساس التعاون المتبادل. واسقاطاً لما سبق عن مفهوم القوامة الزوجية لا تعني تقسيم الأدوار بالصفة الصارمة للمفهوم وإنما تجسيدا لمبدأ التكافل الزواجي (العمري شايب، 2017، ص 340).

فحسن عشرة الزوجة كما امر به الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾¹ دليل على ما يترتب على الزوج من الاتصاف بأخلاق المعاشرة بالمعروف للمحافظة على استمرار العلاقة الزوجية ودرءاً للتفكك والطلاق. وبالتالي فحسن العشرة هو طاعة لله ورسوله بالدرجة الأولى. ونيل اخلاق الزوج والأسرة التي نشأ فيها والمجتمع الذي ينتمي إليه بالدرجة الثانية. ويمكن القول أن انتشار الطلاق في أي مجتمع هو انحطاط أخلاقي لذات المجتمع، وانهايمار مؤسساته الاجتماعية وتفكك لروابطه الاجتماعية.

أولاً: الجانب المنهجي:

1. مشكلة الدراسة:

لقد سعى الله سبحانه وتعالى العهد الذي يربط الزوجين بالميثاق الغليظ فقال تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾²، هذا الرباط المقدس الذي لا يصحُّ مالم يُنَّ على مبدأ التأييد، من لوازم قدسيته المحافظة عليه، وخاصة من طرف الزوج، لأنه مطالب شرعاً بذلك وفق خلق المعاشرة بالمعروف.

وإن غياب هذا الوعي الأخلاقي في إدارة العلاقات الزوجية، هو الذي جعل 40% من حالات الزواج في البلاد العربية تنتهي بالطلاق، يكون سببها سوء تعامل الزوج، بنسبة 73%، وسوء معاملة الزوجة بنسبة 43%، وتدخل أهل الزوج في حياة الزوجة بنسبة 27% (<http://www.alukah.net/sharia/0/51701/#ixzz5AyhxFzXE>).

ولقد فطنت ماليزيا إلى هذا الأمر، فأصدرت قراراً بمنع أي عقد زواج إلا بعد حصول الزوجين على اجتياز دورات في الحياة الزوجية والأسرية، تهم مجال أهداف الأسرة، والتخطيط للحياة الزوجية، وأساليب زيادة المودة، وكيفية إدارة مشكلات الزواج، وترشيدها الميزانية. وبعد هذا القرار، انخفضت نسبة الطلاق من 32%، إلى 7%.

وإن الزوج مطالب بحسن العشرة، فهو مأمور بحسن الخلق والمعاشرة، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾³، وقال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَّمْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁴. ومما يطالب الزوج به: النفقة، قال تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾⁵. وهو مأمور بحسن تربية الأولاد وهو محاسب عند الله على نصحتهم والعناية بهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ﴾⁶.

﴿إِنَّ الدُّنْيَا كُلَّهَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ﴾⁷ فالزوجة نعمة، فمن الكفر بالنعمة عدم المحافظة عليها، ومن عدم المحافظة عليها أن يوقع الإنسان يمين الطلاق لسببٍ وجيه أو غير وجيه، فالذي يطلق لأتفه الأسباب، هو جاحد بنعمة الله عليه.

فكلما كان الزوج مستقيم الأخلاق راجح العقل، إلا ويتعد عن معالجة خلافاته الزوجية بأسلوب الطلاق، وينأى بأسرته عن الطلاق، فهناك الكثير من الأساليب البديلة عن الطلاق كالموعظة، والهجر، والاعراض، التغافل، الاكرام،... التي هي في صالح الاسرة واستمرارها.

كما يعد سوء الاختيار الذي لم تعد الكثير من الأسر تحسنه لبناتها، مرغمة بهاجس العنوسة الذي يترصب بناتها، وهو التفكير الذي حول البنت من عانس محتملة إلى مطلقة بالفعل، فلم تعد الاخلاق معيارا للرضا الزوجي، بمقدار الاستئناس بالمقومات المادية والمالية. هذه الوضعية المزضية التي آلت إليها مقاييس الاختيار الزوجي لدى الأسر، تشكل البذرة الاولى التي تخرب المشروع الأسري.

2.أهمية الدراسة:

الطلاق من الأمراض الاجتماعية المقلقة في المجتمع الجزائري، وجب البحث عن أفضل السبل للحد منه، لما يشكله من تهديد على التماسك الاجتماعي. فرغم أن الطلاق وهو فعل فردي بامتياز يرتبط بالزوج الذي بيده عصمة النكاح، فإنه يتحدد بقوى أخلاقية، ونتائجه تمس المجتمع ككل.

3.فرضية الدراسة:

افتقاد الزوج لوازع أخلاقي يكون أكثر استعداد لحل الرابطة الزوجية لأتفه الاسباب.

4.اهداف الدراسة:

- التعريف بالمسؤولية المباشرة للزوج في الطلاق.
- التأكيد على العلاقة بين البعد الأخلاقي والطلاق، من خلال بيان ان افتقاد الزوج لوازع اخلاقي وسوء العشرة بالمعروف يكون سببا مباشرا للطلاق.

5.مفاهيم الدراسة:

1.5.غياب الوازع الأخلاقي للزوج:

هو غياب القوامة الزوجية. او التعسف في استخدامها. وسوء العشرة. ووقوع الزوج في المعاصي والموبقات التي تدفع لارتكاب اخطاء ضد مصلحة العلاقة الزوجية، وفي ادمان المخدرات أو

الخمير التي تدفعه لهدر الاموال والأذى الجسدي، واللجوء للعنف الجسدي واللفظي والعاطفي ضد الزوجة. وغياب القوامة الزوجية.

2.5. القوامة الزوجية:

من القواعد التي يستند عليها بناء الأسرة هي القوامة الزوجية التي هي ولاية الزوج على زوجته، بما يصلح شأنها ويراعي مصالحها، وبذلل الأسباب لحصولها على الطمأنينة والسعادة. قال تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من أموالهم﴾⁸.

وقال ابن العربي في تفسير الآية: "قوله: (قَوَّامُونَ) هو أمين عليها، يتولى أمرها ويصلحها في حالها، قاله ابن عباس، وعليها له الطاعة... وعليه - أي الزوج - أن يبذل المهر والنفقة ويحسن العشرة، ويحميها ويأمرها بطاعة الله تعالى، ويرغب إليها شعائر الإسلام، من صلاة وصيام، وعليها الحفاظ لماله، والإحسان إلى أهله وقبول قوله في الطاعات." وقال الزمخشري: وفي الآية دليل على أن الولاية تستحق بالفضل لا بالتغلب والاستطالة والقهر⁹.

وللزوجة منزلة ومكانة لا تقل عن منزلة التكریم والتشريف والوقار لدى الزوج القيم عليها، ومن تكريمه لها أن يهبها أسباب الاستقرار والراحة والأمان، بالإنفاق عليها وكسوتها وتوفير السكن اللائق، والتلطف معها. قال صلى الله عليه وسلم: "اتقوا الله في النساء، فإنهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن"¹⁰. بل جعل النبي صلى الله عليه وسلم الإنفاق عليها من أفضل النفقات، قال صلى الله عليه وسلم: "دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار أنفقته على أهلك، أعظمها الذي أنفقته على أهلك"¹¹. وحث الإسلام على التودد إلى المرأة وتحمل ما قد يصدر منها من أذى، وحفظ معروفها، قال صلى الله عليه وسلم: "لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها خلقاً آخر"¹².

ولكن هنالك بعض الأزواج الذين يجيدون عن الصواب بحجة الفهم الخاطئ لمعنى القوامة فنجدهم يظلمون المرأة ويتعسفون ضدها، لذا تتصدع الحياة الزوجية بينهم وينعكس ذلك سلباً على الأسرة وعلى المجتمع.

فقوامة الزوج تجلب الاستقرار الأسري والطمأنينة المرجوة من الزواج، وتقي الأسرة من المشاحنة والتنازع التي غالباً ما تنتهي بالانفصال والطلاق، وفقدان الزوج للقوامة يؤدي إلى فقدان الألفة والمودة وفقدان الحياة الزوجية، وتكون الأسرة عرضة للتفكك والانهيار. فالزوجة بطبيعتها تأنس

بقوامة الرجل، وترى فيه الأمن، والحصن المنيع الذي تلجأ إليه، ولذلك حينما تعيش مع زوج لا يزاول مهام القوامة، وتنقصه صفاتها تشعر بالحرمان وقلة الامان والسعادة(العمرية، 2017، ص340).

6. عينة وأدوات جمع البيانات ومجال الدراسة:

-عينة مقصودة:

والمتمثلة في أئمة المساجد، بحكم ممارسة عملية حل الخلافات الزوجية في المساجد. وحجم العينة 12 إمام.

-استمارة مقابلة:

تتكون من 5 اسئلة نصف مفتوحة بقصد توجيه المبحوثين لحصر اسباب الطلاق المتعلقة بالجانب الاخلاقي للزوج.

-مجال الدراسة:

اجريت الدراسة بدائرة رأس العيون بولاية باتنة، الجزائر، والتي تحتوي على 42 مسجد.

ثانيا: الجانب النظري:

1. أقسام الطلاق من وجهة نظر الفقهاء: في نظر فقهاء الشريعة الاسلامية ينقسم الطلاق إلى خمسة أوجه(بن العدوي، 1988، ص18):

أ.الطلاق الحرام: إذا كان طلاقا بدعيا، أي الطلاق المخالف لكتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم.

ب.الطلاق المكروه: إذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال.

ج. الطلاق الواجب: إذا وقع الشقاق، إذا رأى ذلك الحكمان.

د. الطلاق المندوب: إذا كانت غير عفيفة.

هـ.الطلاق الجائز: إذا كان لا يريد لها ولا تطيب نفسه أن يتحمل مؤنتها من غير حصول غرض الاستمتاع.

وهناك تقسيم أكثر اختصارا وهو الذي يقسم الطلاق إلى سني وبدعي، فالطلاق السني (الطلاق الذي يوافق كتاب الله وسنة رسوله) وهو أن يطلق الرجل امراته في طهر لم يجامعها فيه، مع اشهاد شاهدين. اما الطلاق البدعي (الطلاق المخالف لكتاب الله وسنة رسوله) وصورته أن يطلق الرجل امراته في الحيض، أو في طهر جامعها فيه ولم يتبين أمرها حملت أم لا.

2.انواع الطلاق:

ج - الخلع: إزالة النكاح مقابل عوض، وعرفه ابن رشد في كتابه بداية المجتهد" الخلع بذل المرأة العوض مقابل طلاقها"¹³.

د -التطليق: يقصد بالتطليق إنهاء العلاقة الزوجية بحكم من القضاء، ويتم بناءا على طلب من الزوجة لأمر نص عليه القانون، كإضرار أحد الزوجين بالآخر، أو مرض أو تعذر استمرار الحياة الزوجية بينهما(عزيرية، 2004، ص8).

3.الطلاق في القانون الجزائري:عرف المشرع الجزائري الطلاق في المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري من قانون 05- 02 بقوله: "الطلاق حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين 53 و 54 من هذا القانون(العربي، 1994، ص208). واستعمل المشرع كلمة حل التي تشمل طرق انحلال الزواج أو صور الطلاق سواء بالإرادة المنفردة أو بتراضي الزوجين أو بواسطة الحكم القضائي.

4.أسباب الطلاق: تتمثل أسباب الطلاق من وجهة نظر عينة الدراسة التي استطلعنا آراءها وتجاربها مع المطلقين والمطلقات أنفسهم، فيمايلي:

-غياب الوازع الاخلاق للزوج بالدرجة الأولى فقد ميزه الله تعالى بالقوامة الزوجية، ما يجعل مسؤوليته الاسرية تقع على عاتقه، ومنها المحافظة على استمرار الحياة الزوجية.

-جهل الزوجين بمقاصد الزواج وأهدافه.

-تغير نمط الاسرة من الاسرة الممتدة إلى النووية، فالزوج منذ اليوم الاول للزواج يقع على عاتقه مسؤولية أسرية تتجاوز تصوراته، ما ان يقع في خلاف زواجي لا يتوانى في التخلص من هذه المسؤولية الاسرية عن طريق الطلاق.

5. أثر الطلاق على الفرد والمجتمع:

- يعد الطلاق صورة مباشرة للتفكك الاجتماعي، لما ينشره من عداوة بين الاسر المتصاهرة.

- المجتمع الذي ينتشر فيه الطلاق هو مجتمع في حالة مرضية.

-الطلاق يترك نظرة سلبية على المطلقين وخاصة المرأة، حيث يتساءل المجتمع عن سبب انفصالهما ولا يمكن الوثوق بها، مهما كانت ظروف طلاقهما، خاصة بعد محاولة زواجهما من جديد.

-الخسائر المالية التي تتكبدها الاسر خاصة الفقيرة، سواء في اجراءات الطلاق أو النفقة على الأولاد. أما المطلقة فتخسر ما كانت تتمتع به من استقلالية وإعالة مالية كانت من حقها ومن مسؤولية الزوج، الأمر الذي يضعها في موقع اقتصادي-اجتماعي متدنٍ وتحت رحمة الشفقة والصدقة والبحث عن معونة اجتماعية حتى تتمكن من إعالة نفسها وأطفالها.

-بقاء اغلب المطلقات دون اعادة الزواج، بسبب وجود الاولاد حيث تمسك الام بأولادها مقارنة بالأب، ما يمنعها من اعادة الزواج، هذا من جهة ومن جهة أخرى، النظرة الدونية للمجتمع للمطلقة، مقارنة بالمطلق الذي لا يواجه مثل هذه المشكلات.

ثالثا: نتائج الدراسة الميدانية:

-ان عدم الانفاق أو التضيق في النفقة يؤدي إلى الطلاق، فجميع المبحوثين يؤكدون أن من اسباب الطلاق الجوهرية هو الاهمال الأسري. وينطبق ذلك على الأزواج الذي ينفقون أموالهم على شرب الخمر، والأزواج المتكاسلين. والبخل.

-الإيذاء بالقول والفعل يؤدي إلى الطلاق، من خلال تعرض الزوجات للسب والشتم والضرب المتكرر الذي يمارسه الزوج في حق زوجته يعتبر سبب قوي للطلاق، وهو من القضايا الأكثر تداولاً التي تمت معالجتها من قبل الأئمة عينة الدراسة، كما يؤكد جميع الأئمة عينة الدراسة.

-الميل لغير الزوجة والإعراض عنها يؤدي إلى الطلاق، فيؤكد معظم عينة الدراسة أن الزوج الذي يدمر الاتصال بالأجنبيات سواء مباشرة أو بالهاتف يدفع بالزوجة لطلب الطلاق. وهو ما يتحقق بالفعل.

- العيوس الدائم في وجه الزوجة من غير ذنب يؤدي إلى الطلاق، فيؤكد اغلب المحوئين أن النظرة التقليدية للأزواج المتمثلة في العيوس في وجه الزوجة مؤشر من مؤشرات القوامة الزوجية التي تعني التحكم في الأسرة وفق معايير الزوج. حتى لا يفتح الباب للزوجة بالإدلاء برأيها في القضايا الاسرية لكون نظرتها قاصرة ومحدودة ولا يعتد بها. من الاسباب التي تؤدي إلى الطلاق.

-حرمان الزوجة من حقها في الإعفاف يؤدي إلى الطلاق، فقد اشارات نسبة معتبرة من عينة الدراسة إلى أن الزوج بجعل أو بقصد قد يمتنع أو يغفل عن اشباع غريزة الزوجة، سواء بالحلف ألا يجامعها إضرارا وامتناعا عن إعفافها، وحرمانها من اشباع حاجتها الجسدية، فلا يعبر اهتمام لهذا الجانب الجوهرى في الحياة الزوجية، مستغلا بقصد أو بغير قصد حياء الزوجة من المطالبة بهذا الحق. فالإضرار بالزوجة يؤدي بها إلى الكراهية والتربص به، ونشوء الخلافات التي تؤدي إلى الطلاق.

خاتمة: الطلاق ابتكار اجتماعي للتخلص من الالتزامات الزوجية، لا يرتبط بسوء حظ احد الزوجين أو كليهما، بل تستمد أسبابها وفي اغلب الحالات بالبعد الاخلاقي، من خلال استحضار الزوج مفهوم القوامة الزوجية في السلوك الزواجي، فقد أكد الكثير من الباحثين على غرار (احمد زايد) أن من بين اسباب الطلا هو اختفاء سلطة الزوج بضمور دوره الرئيس وهو القوامة، وكذلك (هيل Hill) صنفت أزمات الاسرة الى الابهيار الخلقي؛ اي فقدان الوحدة الاخلاقية بسبب الخيانة الزوجية، وإدمان الخمر والمخدرات، وكلها قضايا اخلاقية ترتبط بفقدان مبدا القوامة الزوجية.

رابعاً: توصيات:

-التأكيد على أهمية المرافقة الأبوية لأسر أبنائهم في المراحل الأولى للزواج، هذا الدور من شأنه الحد من الطلاق بنسبة كبيرة.

-تفعيل دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة منها المساجد والمؤسسات التعليمية، لتنشئة أجيال تتحمل المسؤولية الأسرية. وفي التوجيه والمرافقة للأزواج لتجاوز خلافاتهم الزوجية. والتعريف بالحقوق الزوجية والأسرية.

قائمة المراجع

1.العمرية شايب ربي. قوامة الرجل بين مقاصد الشريعة الإسلامية وواقع الحال في المجتمع الإسلامي اليوم. جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية. قسنطينة. مجلة الشريعة والاقتصاد، عدد 11،

جوان 20171

2. جمعة صالح الكربي، قوامة الرجال على النساء في كتب التفسير، "رسالة ماجستير" (جامعة قطر، 2018)
3. مصطفى بن العدوي، أحكام الطلاق في الشريعة الإسلامية، ط1 (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1988)
4. عزيزية يوسف، التطبيق والخلع على ضوء قانون الأسرة واجتهاد المحكمة العليا، المعهد الوطني للقضاء، 2004
5. بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري الزواج الطلاق الخلع، ج 1 ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 1994

الهوامش:

² سورة النساء الآية 21.

³ سورة النساء. الآية 19.

⁴ سورة البقرة. الآية 228.

⁵ سورة البقرة. الآية 233.

⁶ رواه البخاري ومسلم

⁷ رواه النسائي عن عمرو بن العاص.

⁸ سورة النساء. الآية 34.

⁹ <http://www.almoslim.net>

¹⁰ أخرجه مسلم كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم.

¹¹ أخرجه مسلم كتاب الزكاة، باب فضل النفقة على العيال والمملوك.

¹² أخرجه مسلم كتاب الرضاع، باب الوصية بالنساء.

¹³ على الموقع <http://www.bouizeri.net>